الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان الموضوع

أثار استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر (1990- 2019) .

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماســـتر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبان :

- بحاش صهيب
- زعيتر محمد

تحت الإشراف الأستاذ:

- زيتوني كمال

أعضاء اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
زيتوني كمال	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية:2020 – 2021 م

شكر وعرفان

" كن عالما فان لم تستطع فكن متعلما ، فان لم تستطع فأحب العلماء ، فان لم تستطع فلا تبغضهم ".

بعد رحلة البحث وجهد واجتهاد تكللت بانجاز هذا البحث ، نحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير ، كما لا يسعنا إلا أن نخص باسمي عبارات الشكر والتقدير الدكتور "*زيتوني كمال*" لما قدمه لنا من جهد ونصح ومعرفة طيلة انجاز هذا البحث .

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لانجاز هذا البحث ، ونخص بالذكر أساتذتنا الكرام الذين اشرفوا على تكوين دفعة الاقتصاد النقدي والبنكي والأساتذة القائمين على إدارة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة محمد بوضياف المسيلة ،

إلى الذين كانو عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا ،

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا و قدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات ، فلهم منا كل الشكر واخص منهم أساتذة كليتنا الذين أسهموا بشكل وفير في تشجيعنا أثناء انجاز هذا البحث

أما الشكر الذي من النوع الخاص فنحن نتوجه بالشكر أيضا إلى كل من لم يقف إلى جانبنا ، ومن وقف في طريقنا وعرقل مسيرة بحثنا .

البحث بحثنا ، فلولا وجودهم لما أحسسنا بمتعة العمل وحلاوة البحث ، ولما وصلنا إلى ما وصلنا إليه فلهم منا كل الشكر ...

إهداء

الحمد لله ومهما حمدناه لن نستوفي في حدود الصلاة والسلام على خير المرسلين نهدي ثمرة جهدنا هذا العمل المتواضع

إلى من يحمل صدارة إهدائنا وطننا الغالي الجزائر

إلى من اشتروا راحتنا وسعادتنا بتعبهم وشقائهم إلى أغلى اسم نطقت به ألسنتنا

" أمهاتنا"

إلى من كان لنا بمثابة الشمعة التي تحترق لتنير طريق دربنا إلى نعم المثل ونعم القدوة

" آبائنا "

لكما يا أغلى ما نملك في الحياة الوالدين الكريمين

إلى الذي وجهنا عند الخطأ وشجعنا عند الصواب ولم يبخل بشيء

الأستاذ " زيتوني كمال "

إلى كل أفرادعائلتنا بدون استثناء

إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء وكل من نعرفهم من قريب أو بعيد

إلى أعز الأصدقاء والصديقات

إلى أغلى الإخوة والأخوات

إلى جميع أصدقاء الجامعة

- بحاش صهيب

- زعيتر محمد

قائـــــــمة المحتـــــويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر و تقدير	-
الإهداء	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول و الأشكال	-
مقدمة عامة	أ- هـ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية .	
تمهيد	02
المبحث الأول : البنوك المركزية وإشكالية استقلاليتها.	03
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية	03
الفرع الأول: نشأة البنوك المركزية ومفهومها .	03
الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي .	05
الفرع الثالث: ميزانية البنك المركزي .	06
المطلب الثاني: ماهية استقلالية البنوك المركزية.	10
الفرع الأول: تعريف استقلالية البنك المركزي.	10
الفرع الثاني: دوافع الاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية .	11
الفرع الثالث: الموقف من استقلالية البنوك المركزية .	12
المطلب الثالث: معايير استقلالية البنوك المركزية وطريقة قياسها.	13
الفرع الأول: معايير استقلالية البنك المركزي .	13
الفرع الثاني: قياس استقلالية البنك المركزي.	16
المبحث الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها.	17
المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية .	17
الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية.	17

الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية .	18
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية وأدواتها	19
الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية	19
الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية .	21
المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية	24
المبحث الثالث: اثر استقلالية البنك المركزي على مصداقية السياسة النقدية والعلاقة بينهما.	26
المطلب الأول: اثر استقلالية البنك المركزي على مصداقية السياسة النقدية .	26
المطلب الثاني: العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية	28
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: واقع استقلالية بنك الجزائر وفعالية سياسته النقدية	
تمهيد	32
المبحث الأول: مضمون قانون النقد والقرض .	33
المطلب الأول: استقلالية بنك الجزائر في إطار قانون النقد والقرض	33
المطلب الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض .	35
المبحث الثاني: الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر .	37
المطلب الأول: هدف النمو الاقتصادي .	37
المطلب الثاني: هدف التشغيل واستقرار الأسعار .	40
الفرع الأول: هدف التشغيل .	40
الفرع الثاني: هدف استقرار الأسعار.	42
المطلب الثالث: هدف توازن ميزان المدفوعات .	44
المبحث الثالث: تقييم نتائج استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية.	46

المطلب الأول: ايجابيات استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية.	46
المطلب الثاني: نقائص استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية	47
خلاصة الفصل	48
خاتمة عامة	49
قائمة المراجع	54
الملخص	60

قائمة الأشكال والجداول :

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01)	مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية " Le Carré Magique de N. Kaldor"	20
(02)	معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2019.	38
(03)	تطور معدلات البطالة في الجزائر 1990-2019.	41
(04)	تطور معدلات التضخم في الجزائر (1990- 2019).	43
(05)	تطورات الميزان المدفوعات خلال سنة 1990-2019 .	45

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01)	ميزانية البنوك المركزية.	06
(02)	معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2019.	37
(03)	تطور معدلات البطالة في الجزائر 1990-2019.	40
(04)	تطور معدلات التضخم في الجزائر (1990- 2019).	42
(05)	تطورات الميزان المدفوعات خلال سنة 1990-2019	44

مقدمـــــة عامـــــة

تمهيد :

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية حيث يصنف في اعلي النظام المصرفي ، ويعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم ، وتعتبر نشاطاته في غاية الأهمية ، ووجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة ، كما يلعب دورا مهما في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة ويتمتع بالسياسة والاستقلال.وتتجه معظم الدراسات الحديثة في أعمال البنوك المركزية على البحث في خلفية الصراع بين المنافع التي تعود من عند البنك المركزي في ضغوط السياسية من ناحية وبين مبدأ المساءلة أمام الرأي العام لأولئك المسئولين عن اتخاذ القرارات الهامة والحساسة فيما يخص السياسات المختلفة للدولة من ناحية أخرى .

فإذا كان الرأي قد انتهى إلى أن المحافظة على استقرار الأسعار أضحى هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية التي أصبحت بدورها الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي فانه لابد أن يتوفر للبنك المركزي المناخ المناسب لقيامه بدوره على النحو الذي يمكن من تحقيق هذا الهدف ، وهنا ثارت مشكلة تبعية البنك المركزي للسلطة التنفيذية واضطراره للرضوخ السياسية التي غالبا ما تتعارض مع هدف الحفاظ على استقرار الأسعار .

ومن ثم فرضنا قضية استقلالية البنك المركزي نفسها باعتبارهما الشرط اللازم والضمانة الرئيسية بوضع وتنفيذ سياسته التنفيذية على نحو يحقق هدف استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة النقود ، وهذا الاتجاه تطور تطورا سريعا في السنوات القليلة الماضية في العالمين المتقدم والنامي ، وبالطبع هذا الاتجاه له أسبابه وأساليبه ومبادئه ، كما له أيضا انتقاداته والتحفظات التي يمكن إبداؤها عليه.

I. إشكالية البحث :

لقد تم التطرق إلى موضوع استقلالية البنك المركزي للجزائر عن السياسة النقدية ، وللأهمية البالغة لدراسة هذا الموضوع ، دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية :

ما اثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من 1990- 2019 ؟

ويمكن تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هي المعايير الدالة على استقلالية البنك المركزي ؟؛
- ✓ فيما يتمثل الإطار النظري للسياسة النقدية ؟ ؛
- ✓ ما العلاقة التي تربط بين استقلالية البنك المركزي وفعالية السياسة النقدية ؟؛
- ✓ ما مدى تأثير البنك المركزي الجزائري على السياسة النقدية للفترة 1990- 2019 ؟ .

II. فرضيات البحث :

محاولة للإجابة عن هذه التساؤلات طرحنا الفرضيات التالية :

- ✓ هناك جملة من المعايير الدالة على استقلالية البنك المركزي ترتبط بالإصدار النقدي وإدارة الجهاز المصرفي ؛
- ✓ يؤثر البنك الجزائري على السياسة النقدية ،
- ✓ لا يتمتع بنك الجزائر بكامل الاستقلالية وفقا للمعايير الدالة عن استقلالية البنك المركزي.

III. أسباب اختيار الموضوع :

إن أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختبار الموضوع محل الدراسة هي:

- ✓ ارتباط موضوع البحث بتخصص الباحث" اقتصاد نقدي وبنكي" ؛
- ✓ محاولة إثرائه ومتابعة التطورات المعرفية التي تطرأ على استقلالية بنك الجزائر ؛
- ✓ التعرف على التطورات والتعديلات الحديثة التي تشهدها البنوك ، وأيضا التلميح إلى دور السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية وأهميتها في الدولة من خلال دراسة الأساليب والمؤشرات الدالة على تطبيقهما.

IV. أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث من خلال الدور الكبير والفعال الذي يلعبه البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية عند حصوله على استقلاله وعدم خضوعه للاعتبارات او التدخلات السياسية وما زاد من أهميته هو الإصلاحات والتشريعات المتواصلة من اجل منح البنوك المركزية استقلاليتها.

V. أهداف البحث :

يرمي هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- ✓ تقييم استقلالية البنك المركزي الجزائري وأثرها على فعالية السياسة النقدية ؛
- ✓ محاولة إيضاح العلاقة الموجودة بين استقلالية البنك المركزي ومدى فعالية السياسة النقدية ؛
- ✓ إبراز مفهوم الاستقلالية للبنك المركزي وقياس درجة الاستقلالية ووضع إطار شامل لهذه الاستقلالية .

VI. أدوات ومنهج الدراسة:

من اجل الإجابة على الإشكالية والتساؤلات السابقة ونظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها اعتمدت على :

- ✓ **المنهج الوصفي:** في وصفنا لدراسة والتعريف عن المعايير المستعملة في تحديد الاستقلالية للبنك المركزي .
- ✓ **المنهج التحليلي الإحصائي:** فقد تم استعماله عندما تطرقنا لدراسة استقلالية بنك الجزائر ودراسة السياسة الاقتصادية النقدية المطبقة في الجزائر ودراسة الأثر بينهما.

VII. حدود الدراسة:

تتحدد دراستنا للموضوع من عدت جوانب تتلخص في النقاط الآتية:

- ✓ **الحدود المكانية :** ارتأينا أن نخص هذه الدراسة بحالة الجزائر .
- ✓ **الحدود الزمانية :** فقد حددت الفترة من سنة 1990 إلى غاية 2019 ، باعتبار أن بداية هذه الفترة تمثل نقطة تحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ، كما توافق صدور قانون النقد والقرض الذي منح بنك الجزائر استقلاليته وللسياسة النقدية دورها كمتغير فعال في الاقتصاد الوطني.

VIII. الدراسات السابقة:

حسب اطلاعنا وفي حدود ما توفرت لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع الدراسة ،هناك العديد من الدراسات التي أنجزت في هذا الموضوع ، وبهذا يعد بحثنا تكملة لسلسلة بحوث سابقة ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

ابرير محمد : مذكرة ماجستير : مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، سنة 2008، تحمل مذكرته عنوان "**السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية – دراسة حالة الزائر –** "،

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى السياسة النقدية من منظور المدارس الاقتصادية كما تطرق أيضا إلى أهداف أدوات السياسة النقدية وعناصر فعاليتها بالإضافة إلى اثر استقلالية السلطة النقدية على أداء السياسة النقدية ، وفي الأخير قام بإسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر وتناول فيه اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر ، وتوصل الباحث إلى أن استقلالية السلطة النقدية أمر مهم لأجل تحقيق اقتصاد ذات مصداقية الا انه في الجزائر تم التراجع نوعا ما عن درجة استقلالية السلطة النقدية التي اقرها قانون النقد والقرض 90/

معمري ليلى ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة المدية ، سنة 2014، تحت عنوان " **دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم – دراسة حالة الجزائر –** ".

تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم بالجانب النظري ، أما فيما يتعلق بدراسة حالة الجزائر فقد تناولت الباحثة دراسة تحليلية لاستقلالية بنك الجزائر وفعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم ، كما تطرقت أيضا إلى البنوك المركزية واستقلاليتها فيما يتعلق وتوصلت الباحثة إلى أن التضخم في الجزائر يعود لأسباب ليس لها علاقة باستقلالية بنك الجزائر.

جداييني ميمي: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، سنة 2005، كانت مذكرتها بعنوان " **انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر.**

لقد تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى النظريات النقدية كإطار عام للسياسة النقدية ، كما تطرقت أيضا إلى البنوك المركزية واستقلاليتها هذا فيما يخص الجانب النظري ، كما حاولت قياس درجة الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض ، بالإضافة إلى دراسة فعالية السياسة النقدية على ضوء استقلالية بنك الجزائر كدراسة تحليلية.

IX. محتويات البحث :

بغرض الإحاطة بموضوع البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة فانه تم تقسيم الموضوع إلى فصلين تشكل هيكله من فصل نظري وفصل تطبيقي .

– **الفصل الأول:** هو الفصل النظري، تم من خلاله على المعرفة والتمييز بين الأدبيات النظرية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول: البنوك المركزية وإشكالية استقلاليتها ، أما المبحث الثاني :السياسة النقدية وفعاليتها و المبحث الثالث : اثر استقلالية البنك المركزي على مصداقية السياسة النقدية والعلاقة بينهما.

– **الفصل الثاني:** وهو الفصل التطبيقي تناولنا فيه القيام بالدراسة التطبيقية والتي تعكس واقع استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية وذلك من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول: مضمون قانون النقد والقرض، أما المبحث الثاني: الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر، ثم المبحث الثالث: تقييم نتائج استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية .

X. صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات التي حالت دون إتمام بحثي في وقت مبكر، ومن بين هذه الصعوبات

- ✓ تضارب المعلومات في مختلف المصادر المستخدمة ؛
- ✓ نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة خاصة الشق المتعلق بالجزائر.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لاستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية .

تمهيد:

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار هي الهدف الرئيسي التي أصبحت بدورها الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي، فلابد أن يتوفر المناخ المناسب لقيامه بدوره لتحقيق هذا الهدف وهنا ثارت مشكلة تبعية البنك المركزي لسلطة التنفيذية، حيث أن هذه الأخيرة غالبا ما تتعرض مع الحفاظ على استقرار الأسعار ومن ثم فرضت استقلالية البك المركزي، باعتبارها شرطا أساسيا في قيام البنك المركزي بسياسة نقدية تحقق له هدف استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة، وتؤثر استقلالية البنك المركزي ايجابيا في تفعيل القرارات في إطار السياسة النقدية وإمكانية دقة تنفيذها.

وفي هذا الإطار سنتطرق في هذا الفصل إلى بعض المفاهيم حول استقلالية البنك المركزي، والتعرض إلى العلاقة باستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية وعيه سيكون تقسيم الفصل كالأتي :

- **المبحث الأول:** البنوك المركزية وإشكالية استقلاليتها.
- **المبحث الثاني:** السياسة النقدية وفعاليتها.
- **المبحث الثالث:** اثر استقلالية البنك المركزي على مصداقية السياسة النقدية والعلاقة بينهما.

المبحث الأول: البنوك المركزية وإشكالية استقلاليتها.

يعتبر البنك المركزي بمثابة الجهة المسؤولة عن الإشراف على النظام المصرفي ككل، فقد نشأت البنوك كمرحلة أخيرة من مراحل التطور النقدي، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى كل ما يخص البنوك المركزية واستقلاليتها.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى نشأة البنوك المركزية ومفهومها.

الفرع الأول نشأة البنوك المركزية ومفهومها .

1- نشأة البنك المركزي :

نشأة البنوك المركزية كبنوك تجارية، وبعد التطور في الوظائف التي قامت بها حتى شملت وظائف البنك المركزي الحديث، ولم يطلق على هذا البنك في بداية المر اسم البنك المركزي بل كان يسمى باسم الدولة القائم فيها، أو يطلق عليه اسم البنك الوطني أو الأهلي . ويعتبر البنك المركزي السويدي (بنك ريكس)، أقدم البنوك المركزية في العالم، حيث تأسس سنة 1656، وأعيد تنظيمه كبنك للدولة سنة 1668، ولكن مع ذلك فان بنك انجلترا الذي تأسس سنة 1694، يعتبر أول من طبق مبدأ ووظائف البنك المركزي، ويرجع الفضل إليه في تطوير المبادئ التي يقوم عليها فن الصيرفة المركزية، ولقد توالى بعد ذلك إنشاء البنوك المركزية في العالم خاصة في أوروبا، حيث أنشئ بنك فرنسا سنة 1800، هولندا سنة 1814، النمسا 1817، الدنمرك 1818، ثم بلجيكا سنة 1850م .

أما في بقية دول العالم فقد أنشئ البنك الحكومي الروسي سنة 1860، وبنك اليابان سنة 1882.أما بقية دول العالم فقد أنشئ البنك الحكومي الروسي سنة 1860، وبنك اليابان سنة 1882م، بينما تم تأسيس بنوك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية لتقوم بمهام البنك المركزي مابين سنة 1913م و1914م، ثم بنك كندا في نهاية سنة 1934[1].

[1] محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط03، الجزائر، 2008، ص: 94-95.

من خلال القرن العشرين استمر تأسيس البنوك المركزية عبر العالم، واهم هدف ساعد على إنشاء هذه البنوك هو المؤتمر المالي العالمي الذي انعقد في بروكسل سنة1920م والذي أكد في تقريره النهائي على ضرورة إنشاء بنوك مركزية في أسرع وقت، ليس فقط من اجل إعادة الاستقرار لعملاتها ونظامها المصرفي وإنما أيضا من اجل مصلحة التعاون الدولي .ومنذ ذلك الوقت جرت وتيرة عالية من اجل تأسيس بنوك مركزية [1].

2- مفهوم البنك المركزي :

لا يوجد مفهوم أو تعريف محدد للبنك المركزي متفق عليه بين الكاتب والباحثين، ونظرا لقيامه بأداء الكثير من الأعمال ذات الطبيعة المختلفة مع ذلك يمكن تعريف البنك المركزي بأنه عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك ووكيل مالي للحكومة مسؤولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة، فهو يأتي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد.

تعرفه DENTSE FLOUZAT على انه :" المؤسسة التي تتربع في مركز أو على قمة النظام المالي لتضمن القواعد وتراقب العرض النقدي، وهو المؤسسة التي تكون أهلا لضمان الثقة للنقود في البلاد".

كما يعرفه MICHEL ALBERT على انه: السلطة الحكومية التي تقوم ب: "مراقبة تمويل الاقتصاد، إصدار الأوراق النقدية، منح القروض للبنوك التجارية في إطار السياسة النقدية، مراقبة وتسيير نظام المدفوعات المرتبط خاصة بتعويضات الشيكات والتحويلات بين البنوك، الحرص على صلابة النظام المصرفي "[2].

[1] زكريا الدوري، يسرى السامري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 17-18.

[2] بوشنتوف نوال، فتان الطيب، اثر استقلالية البنك المركزي على داء السياسة النقدية في الجزائر، مراجعة المغاربة لإدارة الاقتصاد، المجلد 02، 2017، ص 101.

الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي .

هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف وهذه الخصائص هي :

1- إن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تمارسها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية وتنفذ السياسة عن طريق التدخل وتوجيه؛

2- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها ؛

3- لا يتوخى البنك المركزي الربح إنما وجد لتحقيقي الصالح العام للدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد البنك لأجلها وغالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة من قبل الدولة ؛

4- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة على الهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني؛

5- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكرة لعملية إصدار النقد، ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميل دول العالم ؛

6- هناك بينك مركزي واحد في معظم أقطار العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياط الفدرالي، الذي حدد السياسة النقدية للبلد وتلتزم بتنفيذها جميل مصادر الإصدار، ويسري هذا الإصدار على الهند، وكذلك توجد مؤسسة نقد في المملكة العربية السعودية والبحرين [1].

7- البنوك المركزية لها علاقة وثيقة بالبنوك التجارية والمتخصصة تمتلك السلطة والأساليب المختلفة التي تمكنها من التأثير على أنشطة وفعاليات هذه البنوك بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة ؛

[1] العايب أمال، البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف – دراسة حالة الجزائر (2000- 2013)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص: 07-08 .

8- استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية، وبما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية لتمويل العجز في الميزانية العامة وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم كما ترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية فبقدر ما تكون متصلة بغرض استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة، حيث أن هذا الأخير يعبر عن مدى استقلاليتها وذلك لان العمل على تحقيق هذه الأهداف يمكن ا يعيق السلطة النقدية في تحقيق هدفها الرئيسي.

الفرع الثالث: ميزانية البنك المركزي .

للبنوك المركزية ميزانية كأي مؤسسة مصرفية تكون من جانبين، جانب الأصول وجانب الخصوم والجدول التالي يوضح بنود ميزانية البنوك المركزية :

الجدول رقم (01): ميزانية البنوك المركزية .

الأصول	الخصوم
- حسابات الذهب وحقوق السحب الخاصة ؛ - عملات قابلة لتحويل؛ - أوراق مالية حكومية (وتشتمل سندات واذونات خزانة أجنبية واذونات وسندات خزينة محلية)؛ - القروض المخصومة؛ - قروض للدولة (الخزانة العامة)؛ - عملات الخزانة المساعدة؛ - عناصر نقدية تحت التحصيل؛ - أصول أخرى.	- نقود ورقية مصدرة (بنكنوت متداول)؛ - ودائع البنوك (الاحتياطات)؛ - ودائع الخزانة العامة؛ - ودائع أجنبية وودائع أخرى؛ - رأس مال وخصوم أخرى للبنك المركزي.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك لمركزي، الدار الجامعية، مصر 2013، ص364.

وفيما يلي تحليل لبنوك ميزانية البنك المركزي :

أولا: جانب الأصول.

تعتمد مكونات الأصول للبنك المركزي على عوامل اقتصادية هيكلية منها مدى الاعتماد على التجارة الدولية ودرجة النمو الاقتصادي ومدى نضج النظام المصرفي، ويعطس جانب الأصول البنود التالية [1]:

1- حسابات الذهب وحقوق السحب الخاصة :

حقوق السحب الخاصة يصدرها صندوق النقد الدولي ويقدمها للحكومات لتسوية ديونها الدولية وقد حلت محل الذهب في المعاملات الدولية وعندما تحصل الخزانة على الذهب أو حقوق السحب الخاصة فإنها تصدر شهادات للبنك المركزي تمثل حقوق السحب الخاصة وهي بدورها تعد دينا على أرصدة الودائع لدى البنك المركزي؛

2- عملات قابلة لتحويل :

يحتفظ بها البنك المركزي ضمن ما يسمى بالاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي كغطاء للعملة ضمن الأصول، ويستخدم جزء منها لسداد المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي ؛

3- أوراق مالية حكومية :

وتشمل سندات واذونات خزانة أجنبية وسندات واذونات خزانة محلية، والكمية الأكبر من هذه الأوراق المالية يتم التحم فيها عن طريق السوق المفتوحة والأوراق المالية الحكومية هي إلى حد كبير المكون الأكبر من الأصول في ميزانية البنك المركزي؛

4- القروض المخصومة:

وهي القروض التي يمنحها البنك المركزي للبنوك باعتباره المقرض الأخير، ويخصم منها الفوائد مقدما وتتأثر كميتها بسعر إعادة الخصم الذي يحدده البنك المركزي، وهو سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك للحصول على هذه القروض من البنك المركزي؛

[1] زويش أمينة، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية –دراسة حالة الجزائر للفترة (1990- 2016) – مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة ،2017- 2018،ص: 10- 11.

5- قروض للدولة (الخزانة العامة):

تلجا الدولة متمثلة في الخزانة العامة إلى الاقتراض من البنك المركزي كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك ووفقا للقوانين واللوائح المعمول بها ووفقا لما يخدم المصلحة العامة؛

6- عملات الخزانة المساعدة :

وهذا العنصر اقل أهمية في الميزانية ويتكون من العملة التي تصدرها الخزانة العامة ويحتفظ بها البنك المركزي ؛

7- عناصر نقدية تحت التحصيل :

تظهر تلك العناصر عند عملية تسوية الشيكات مع البنك المركزي فعند تقديم شيك للبنك المركزي لتسويته يقوم هذا الأخير بالتسوية عن طريق طرح قيمة الشيك من ودائع البنك لديه وتمثل هذه الأموال في أن الشيك يعد عنصرا نقديا في عملية التسوية ويعد أصلا من أصول البنك المركزي؛

8- أصول أخرى للبنك المركزي :

وتشمل الودائع والسندات المضمونة بالعملات الأجنبية وكذلك الأجهزة وتجهيزات المكتبية والأثاث والمباني كالأصول ثابتة يمتلكها البنك المركزي.

ثانيا: جانب الخصوم .

يعكس جانب الخصوم البنود التالية[1] :

1- نقود ورقية مصدرة (بنكنوت متداول) :

وهي كمية العملة الورقية المتداولة في يد الأفراد والمؤسسات في المجتمع أي الجمهور، وبنكنوت البنك المركزي ما هو إلا إيصالات يقدمها البنك المركزي لحاملها وهي خصوم لا تشبه معظم الخصوم الأخرى، فهي وعد برد المبلغ لحامله فقط بذات العملات الورقية ؛

2- ودائع البنوك في شكل احتياطات:

حيث يوجد لكل بنك من البنوك حسابات لدى البنك المركزي يحتفظ فيها بقدر من الودائع تمثل احتياطات لدى البنك المركزي ،وتجدر الإشارة إلى أن ودائع البنوك في شكل احتياطات تكشف عن نوعين من الاحتياطات، النوع الأول يشير إلى الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي ويجبر البنوك على الاحتفاظ به وهناك النوع الثاني من الاحتياطات التي تعتبر احتياطات إضافية اختيارية حيث تختار البنوك الاحتفاظ بها طواعية ؛

3- ودائع الخزانة العامة:

حيث تحتفظ الخزانة العامة بودائع لدى البنك المركزي، مقابل ما تحرره من شيكات خاصة بها؛

4- ودائع أجنبية:

وتشمل الودائع لدى البنك المركزي المملوكة للحكومات الأجنبية والبنوك المركزية الأجنبية والوكالات الدولية؛

5- عناصر نقدية لم تحصل بعد:

حيث تضعه عند عملية تسوية شيكات البنك المركزي عندما يقدم احد البنوك شيكا للبنك المركزي لتسويته، فان البنك المركزي لا يقدم فورا أموالا إلى البنك الذي قدم الشيك، وبدلا من ذلك فهو يعد البنك بان يقدم له الأموال خلال مدة زمنية تحدد مسبقا ولا تزيد عن يومين، وهذه الوعود هي ما قصد به العناصر التي لم تحصل بعد، وتعد خصوما من خصوم البنك المركزي.

[1] زويش امنينة، مرجع سابق، ص12.

المطلب الثاني: ماهية استقلالية البنوك المركزية

لقد أدت التطورات الاقتصادية والمالية خصوصا في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات إلى الاهتمام بموضوع استقلالية البنك المركزي، وكان من أهم أسباب المناداة إلى هذه الاستقلالية هي عدم فعالية السياسة النقدية في بعض الدول وخاصة في مجال محاربة التضخم.

الفرع الأول: تعريف استقلالية البنك المركزي.

يوجد اعتقاد بان الاستقلالية تعني الانفصال التام بين السلطة النقدية (البنك المركزي) والسلطة الاقتصادية (الحكومة)، في كل شيء سواء من ناحية رسم وتصميم وإدارة السياسة النقدية والائتمانية بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية المحيطة أو من ناحية الهيكل التنظيمي وما إلى ذلك .

ولكن البنك المركزي يعد إحدى السياسات الاقتصادية التي تعمل في الإطار المؤسسي للدولة وتعد السياسة النقدية التي تديرها البنك المركزي إحدى السياسات الاقتصادية للدولة، وبالتالي يجب أن تكون أهداف السياسة النقدية منسقة بشكل كبير مع أهداف السياسات الاقتصادية العامة للدولة . وفي نفس الوقت تكون تلك السياسة مستقلة في رسم الأهداف وتصميم السياسات المناسبة وذلك بواسطة مسئولين مستقلين بالبنك المركزي .

استقلالية البنك المركزي تعني ترك الحرية للسلطات النقدية في صياغة وإدارة السياسة النقدية (حرية اختيار الأهداف الوسيطية والأدوات) دون أي تخل سياسي على مستوى المخططات التنظيمية والتشغيلية[1] .

[1] ليلى معمري، سمير يحياوي، اثر استقلالية ابنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف والدراسات، المجلد 02، العدد 02، جوان 2017، ص 58.

الفرع الثاني: دوافع الاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية .

تتمثل أهم أسباب الاتجاه نحو استقلالية البنك المركزي فيما يلي[1] :

– سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية بصفة عامة وقد وصل الأمر إلى حد تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة (كالإصدار النقدي بدون مقابل للعملة)؛

– انهيار نظام بروتن وودز وظهور ظاهرة التضخم في كل الدول الرأس مالية والمتقدمة وكذا الدول النامية، حيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنوك المركزية تحت ضغط السلطات السياسية يعني استقلال عن السلطات التنفيذية ؛

– تأثير الاقتصاد السياسي عن السياسة النقدية وما يسمى ذلك (الدورة السياسية للنشاط الاقتصادي) والتي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثير لنتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي، وذلك بهدف أهداف رواج اقتصادي قبل تاريخ الانتخابات حتى لو كان رواجا قصير المدى ؛

– نتائج بعض الدراسات التي قامت بقياس استقلالية البنك المركزي بالاعتماد على عدة مقاييس ومؤشرات وربطها بمعدلات التضخم.

[1] عزوز علي قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11– 12 مارس 2008، ص 04.

الفرع الثالث: الموقف من استقلالية البنوك المركزية .

يرى بعض الاقتصاديين انه ثمة مزايا لوجود سلطة نقدية مستقلة يمكن أن يقال عنها أجدر بالثقة في ممارسة حرية التقدير في السياسة النقدية، ولكن هذا الرأي لا يحضى بموافقة عامة إذ هناك أراء معارضة لهذه الاستقلالية :

1- الآراء المؤيدة :

الحجة التي تطرح بشان استقلالية البنوك المركزية هي مصداقية السياسة النقدية وبالتالي قدرتها على التحقيق والإبقاء على الاستقرار الطويل للأسعار مع حد ادني للتكاليف الاقتصادية الحقيقية .وقد وضع الأساس الفكري لهذا الرأي في وقت حديث نسبيا مرتبط بمسالة (عدم الاستقرار الزمني) للسياسة النقدية[1] .

2- الآراء المعارضة :

إن فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية ينظر إليها أحيانا على أنها تنافي المبادئ الديمقراطية ويتجاهل الرأي الحقيقي ا ناي بنك مركزي لا يكون مستقلا تماما عن الحكومة، إذ يوجد دائما عدد من القنوات الرسمية وغير رسمية تستطيع الحكومة من خلالها التأثير على السياسة النقدية، كما تستطيع الحكومات دائما في الحالات القصوى تغيير النظم الأساسية للبنوك المركزية، ومن مجالات السياسة الأخرى، خاصة سياسة الضرائب وأسعار الصرف[2].

[1] جميلة بغداوي، وآخرون، اثر استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ أهداف السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2018)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد25، 2021، ص26.

[2] جميلة بغداوي، وآخرون ،مرجع سابق، ص 27.

المطلب الثالث: معايير استقلالية البنوك المركزية وطريقة قياسها.

الفرع الأول: معايير استقلالية البنك المركزي .

يوجد مجموعة من المعايير التي على أساسه يمكن تحديد درجة استقلالية البنك المركزي، ووضعت هذه المعايير بسبب صعوبة قياسها كميا بشكل دقيق لما يحكمها من عوامل يختلف ترتيبها والوزن النسبي لكل منها.

و تصنف هذه المعايير إلى :

1- معيار الاستقلالية السياسية والاستقلالية الاقتصادي :

تعكس الاستقلالية السياسية غياب تدخل السلطة السياسية في القرارات المتخذة من قبل ابنك المركزي، مع عدم وجود تأثير على التنظيم المؤسسي للبنك المركزي، خاصة فيما يتعلق بتعيين وإقالة المسيرين، وأيضا ما يتعلق بقوانين البنك المركزي ن طول مدة عهدة محافظ البنك المركزي، طبيعة المسؤوليات الموكلة له ...الخ، كلها مؤشرات على الاستقلالية السياسية للبنك المركزي[1] .

أما بالنسبة للاستقلالية الاقتصادية فهي تعكس حرية اختيار الأهداف والأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي، وأيضا استحالة تمويل عجز الميزانية العامة للحكومة من خلال خلق النقود [2].

[1] Yann videau ،l'indépendance des banques centrales –t-Elle l'efficacité des politiques économiques ! économie France، 2011،p01 .
Disponible sur le site:
http//www.creg.acversaille.fr/IMG/pdf/indepndance-banques-centrales.pdf.

[2]Yann Videau.op.cit.p01.

2- معيار الاستقلالية التشريعية والاستقلالية الفعلية :

تستند الاستقلالية القانونية على العناصر المندرجة في التشريع مثل :إجراءات تعيين مجلس إدارة البنك، وفي الكثير من الأحيان المحافظ ومدة عهدتهم، الأهداف التي يجب أن يسعى لتحقيقها البنك المركزي، المساءلة إلى هيئة أخرى (تشريعية أو تنفيذية)، وجود أو عدم وجود حكومة تنفيذية في مجلس إدارة البنك المركزي، المسؤولية عن السياسة النقدية، إجراءات حل النزاعات الممكنة مع الحكومة، دور وزير المالية منع أو عدم منع تمويل عجز الميزانية العامة أو منح القروض للاقتصاد، حرية تقرير المصير لأسعار الفائدة، دور الحكومة في تحديد دخل أعضاء البنك المركزي، ويمكن تقسيم هذه العناصر إلى استقلالية شخصية (طريقة تعيين وتغيير المحافظ)، استقلالية مالية (تمويل نشاط البنك المركزي)، استقلالية سياسية (صياغة الأهداف النقدية).

والاستقلالية القانونية (تشريعية) المبينة في التشريعات يجب أن تطبق في الواقع حتى تتحول إلى استقلالية فعلية، حيث توفر الاستقلالية القانونية لا يعني بالضرورة وجود استقلالية فعلية فحسب دراسة A.Cukierman (1992-1992) استنتج انه في الدول النامية تكون عملية الانتقال من الاستقلالية القانونية إلى الاستقلالية الفعلية أمرا صعبا، ولكنه سهل في الدول المتقدمة، كما أن الاستقلالية الفعلية مرتبطة أساسا بمدى التأثير الحقيقي المطبق من طرف الحكومة على البنك المركزي، وهذا التأثير يمر بعدة قنوات [1]:

- تصريحات إلى الصحافة ؛
- اختيار شخص ضمن مجلس إدارة البنك المركزي متحيز إلى الحكومة ؛
- سيطرة السياسة الضريبية على السياسة النقدية، وبالتالي يمكن القول بان الإطار القانوني م اهو إلا ضمان جزئي للاستقلالية الفعلية .

[1] دريس رشيد، إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص: 80- 81.

3- معيار استقلالية الأهداف واستقلالية الأدوات :

يتمتع البنك المركزي باستقلالية في تحديد أهدافه إذا تمتع بحرية إدارة السياسة النقدية دون تحديد دقيق للأهداف، كما تكون أيضا له استقلالية في تحديد الأهداف إذ لم تك الخاصة بالأسعار المحددة رقميا بينما استقلالية الأدوات فإنها تتحقق عندما تكون للبنك المركزي السلطة والحرية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه، ويكون غير مستقل في تحديد الأدوات عندما يلتزم بتمويل عجز الميزانية[1].

4- معيار الاستقلالية العضوية والاستقلالية الوظيفية :

وتتعلق الاستقلالية العضوية بشروط تعيين المسيرين في البنك المركزي وشروط ممارستهم لوظائفهم، في حين تتعلق استقلالية الوظيفة بالمهام والأهداف للبنك المركزي، طبيعة أو قوة الصلاحيات، مدى إدارة أدوات السياسة النقدية، وأخيرا استقلالية ميزانية البنك المركزي[2].

[1] عياش قويدر، إبراهيم عبد الله، اثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية الحقيقية، بين النظرية والتطبيق، ورقة بحث مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2004، ص57.

[2] عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012،ص:75-76.

الفرع الثاني: قياس استقلالية البنك المركزي.

اهتم بعض الباحثين الاقتصاديين بقياس درجة استقلالية البنك المركزي من اجل ربطها ببعض مؤشرات الاقتصاد الكلي كالتضخم والبطالة والنمو والتوصل إلى نتائج فيما إذ كان من الضروري منح الاستقلالية للبنك المركزي من اجل تحقيق أداء اكبر له في القيام بوظائفه أو العكس، ولقد اختلفت دراسات هؤلاء الباحثين في نوع الاستقلالية وكذا نوع المؤشرات المعتمد عليها كأساس لدراستهم، ونجد منها[1] :

- Bade et Parkin (1982) قام ببناء نموذج لقياس استقلالية البنك المركزي لاثني عشر دولة استنادا إلى الاستقلالية السياسية للبنك المركزي، وباستخدام نفس معايير Alesina(1988)، أضافا أربعة دول أخرى واجريا عليها الدراسة حيث تعتمد الاستقلالية السياسية وفقا لهما على العلاقة المؤسسية بين البنك المركزي والسلطة التنفيذية، وإجراء تعيين وإقالة محافظ البنك المركزي، مدى تواتر الاتصالات بين السلطة التنفيذية والبنك المركزي .

أما Grilli et Misciandro et Tabellini (1991) فقد قاموا ببناء مؤشر لاستقلالية البنك المركزي يعكس كل من الاستقلالية السياسية والسياسة الاقتصادية، حيث تم تعريف الاستقلالية السياسية أساس كما عرفها Bade et Parkin(1982)، وهي قدرة البنك المركزي على تحديد أهداف سياسته بدون تأثير الحكومة، ويقوم هذا الإجراء على معايير أو عوامل مختلفة مثل إذا كان المحافظ وأيضا مجلس إدارة البنك المركزي يتم تعيينهم من قبل الحكومة أو لا، طول مدة تعيينهم، مدى وجود ممثلي الحكومة في مجلس إدارة البنك المركزي، موافقة الحكومة على قرارات السياسة النقدية، وعما إذا كان هدف الحفاظ على استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي المحدد بشكل واضح في قوانين البنك.

وبالنسبة لمؤشر Cukierman (1992) لقياس درجة استقلالية البنك المركزي، فقد ركز على الاستقلالية القانونية مشيرا إلى أن الاستقلالية القانونية تعتبر من أهم مكونات الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي، وذلك راجع لكون الاستقلالية القانونية توحي بما هي درجة استقلالية التي ينوي المشرعون القبول بها في البنك المركزي، كما ان كل المحاولات القائمة بشان التوصيف النظامي لاستقلالية البنك المركزي تعتمد فقط على الجوانب القانونية للاستقلال، وهناك حاجة لتوفر المؤشر العام للاستقلالية القانونية للبنك المركزي لغرض المقارنة مع الدراسات السابقة.

[1] ليلى معمري، سمير يحياوي، مرجع سابق، ص 61.

المبحث الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها.

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية الكلية فهي تنظم العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادي وتعمل على تحقيق الاستقرار من أجل خلق مناخ مناسب لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي مهمة البنك المركزي والمتمثلة في ممارسة الرقابة على النقود من خلال معدلات الفائدة، بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود برفع معدلات الفائدة. قصد كبح نمو الناتج المحلى الخام، خفض التضخم، رفع سعر صرف العملة.أو أن تسعى إلى زيادة عرض النقود بتخفيض معدلات الفائدة . قصد تشجيع الاستثمار، رفع نمو الناتج المحلى الخام

وهي حسب فوزي القيسي "التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطات النقدية بهدف تأثير على الفعالية الاقتصادية، عن طريق تغير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية". ولهذا تحرص السلطات النقدية على جمع المعلومات من مختلف القطاعات الاقتصادية قصد استخدامها بطريقة سليمة على ضوء ما هو متوفر من أدوات ووسائل[1].

وتعرف أيضا على أنها، "مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية [2].

[1] عبد الرزاق كبوط، الأنظمة النقدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج بخضر، باتنة، الجزائر، 2013، ص 03.

[2] مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص63.

الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية .

تتمثل أنواع السياسة النقدية فيما يلي[1] :

1- السياسة النقدية التوسعية :

وهي التي تهدف بأدواتها إلى زيادة عرض النقود أو ما يعرف بالسيولة النقدية في الاقتصاد ويحدد ذلك في حالة الركود الاقتصادي، أي عندما يكون هناك تباطؤ في الطلب على السلع والخدمات المختلفة وتتفاوت أو تختلف عن العرض فيحدث ما يسمى بالانكماش نتيجة العرض أكثر من الطلب مما يجعل البنوك المركزية تتدخل بزيادة عرض النقود المتداولة داخل الاقتصاد لعمل التوازن بين العرض والطلب وتضييق الفجوة الانكماشية ولا شك بأنه في حالة حدوث الانكماش فان أول ما تبادر له البنوك المركزية هو استخدام السياسة النقدية فيما يخص عرض النقود وهنا سنقوم بذكر الوسائل الأربعة وهي :

- ✓ خفض سعر أو معدل الخم بغية تشجيع البنك المركزي على الإقراض والائتمان ؛
- ✓ خفض سعر أو معدل الفائدة ؛
- ✓ خفض نسبة الاحتياطي القانوني ؛
- ✓ عمليات السوق المفتوحة.

2- السياسة النقدية الانكماشية:

وهي عكس ما سبق من السياسة التوسعية بحيث يتم رفع معدل الخصم ورفع معدل الفائدة ورفع نسبة الاحتياطي القانوني وكذلك الدخول كبائع في عمليات السوق المفتوح.

ومما سبق فان تلك الأدوات يستخدم أحيانا جزء منها حسب الحالة أو السياسة الاقتصادية والظروف السائدة في الدولة.

[1] قناد أسماء، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي – حالة الجزائر–، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2015- 2016، ص 19-20.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية وأدواتها

الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية دوما إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها دوما السياسة الاقتصادية العامة، وذلك نظرا لاعتبار تلك الأولى تمثل أداة أو وسيلة من الوسائل الظرفية للسياسة الاقتصادية في أي اقتصاد كان.وبلوغ تلك الأهداف النهائية لن يتأتّى إلا من خلال المرور بأهداف وسيطية تعتبر حلقة الوصل لتحقيق الأهداف النهائية، التي قد تختلف من دولة إلى أخرى لعدة اعتبارات. وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم وتسيير العرض النقدي) ومعدلات الفائدة، قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام. وتسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام، بشطريه التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي.

فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار (محاربة التضخم)، تحقيق العمالة أو التشغيل الكامل (محاربة البطالة) وتحقيق النمو الاقتصادي. أما الشطر الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيراتها الأجنبية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري، المالي والرأسمالي. هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري والتي عرفها الاقتصادي الانجليزي " نيكولا كالدور "[1].

[1] لحول عبد القادر، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990– 2006)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة سكيكدة، ص 03.

الشكل رقم(01): مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية " Le Carré Magique de N. "Kaldor

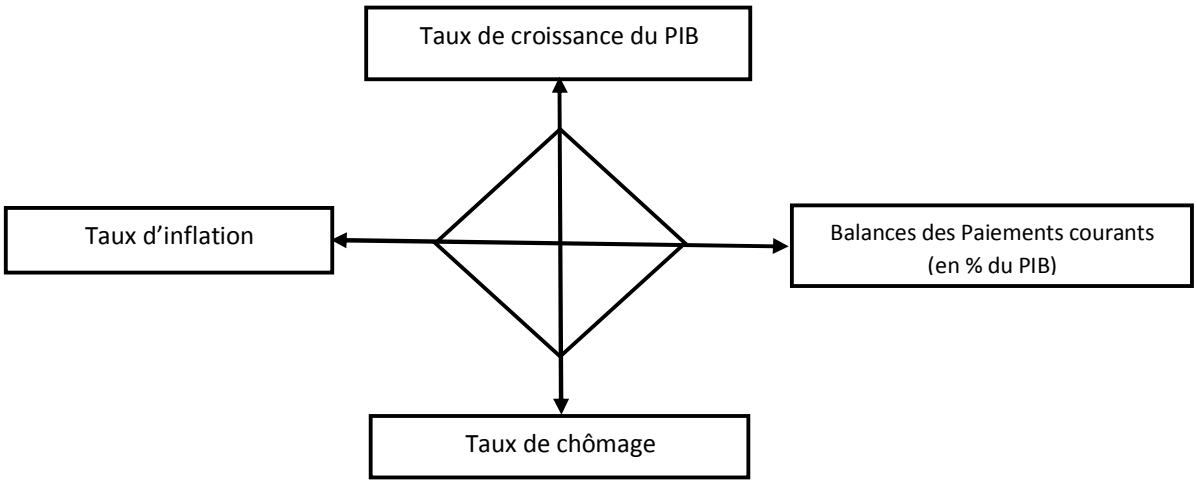

Source: Marie Delaplace – « Monnaie et Financement de l'économie » – édition DUNOD – Paris – p118.

بعد تسليط الضوء على أهداف المربع السحري والتي تمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية، نعمد إلى طرح إشكالية التعارض بين أهدافها، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت. فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات[1].

[1] لحول عبد القادر، مرجع سابق، ص 04

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلا، فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، أما من منظور البعض الآخر (موقف وسط)، فإن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازما لـه.

الفرع الثاني :أدوات السياسة النقدية .

أولا: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الكيفية):

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث أن هذه الأدوات تستطيع توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن المجالات الأخرى والتي تتمثل في :

1- سياسة تاطير القرض:

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية وتكون هذه السياسة كبيرة الفعالية إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض بالإضافة للشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم[1] .

يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، فقي أوقات التضخم مثلا يقيد الائتمان للقطاعات ذات الأولوية، والعكس على القطاعات الأخرى، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تاطير القروض إجبارية [2].

2- السياسة الانتقائية للقرض

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض آو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى، وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الاجرءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها لتسهيل نقل الموارد المالية إلى قطاع آخر.

[1] لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط 04، الجزائر 2005، ص 220.

[2] فتح الله لعلو، الاقتصاد السياسي – توزيع الدخل النقود والائتمان، دار الحداثة، بيروت ،1987، ص421.

ثانيا :الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية (الكمية).

وتتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية العامة بصفة غير مباشرة وتهدف مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان وهي :

1- سياسة سعر إعادة الخصم:

هو الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقوم البنوك التجارية بخصمها لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات[1]؛

2- سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من اجل تخفيض او زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة، لذا تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية لاسيما في الدول المتقدمة[2]؛

3- سياسة معدل الاحتياطي الإجباري:

تتمثل هذه الأداة في إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن بدا البنك المركزي، دون أن يتقاضى على ذلك أي سعر فائدة، وهذا الاحتفاظ يختلف عن الرصيد السائل الذي تبقيه البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين، وأول من استعمل هذه الأداة هي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933، ولم يعد الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين وإنما أصبحت وسيلة فنية من شانها التأثير على قدرة البنوك التجارية فيما يخص خلق الائتمان وذلك حسب الأغراض السياسة النقدية ومقتضيات الوضع الاقتصادي السائد[3].

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد، 2004، ص397.

[2] بالعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،2004،ص125.

[3] احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو، شباب جامعة الإسكندرية ،2000، ص58.

ثالثا: أدوات أخرى .

يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات سالفة الذكر، أدوات أخرى وخاصة في حال عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية في حالة رغبته في زيادة فعاليتها وهي[1]:

1-الإقناع الأدبي :

هي قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة، أي بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية والكتابية.

2- إصدار التعليمات والتوجيهات:

تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو نوعه أو كيفية استخدامه، ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة، فمثلا قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى الاستثمارات الطويلة أو متوسطة الأجل.

[1] أمين رفعت المحجوب ،محاضرات في النقود والاقتصاد، دار النهضة العربية، مصر،1994، ص195.

المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية

لنجاح السياسة النقدية مجموعة من الشروط نوجزها فيما يلي [1]:

1- نظام معلوماتي متطور وفعال:

يتمثل فيتوفر كافة المعلومات عن الاقتصاد باعتبار ان السلطة النقدية بهتم بمراقبة حالة الأسواق، وما بحدث فيها من اختلال او التوازن بالرغم من أن هذا بيس هدفا من أهدافها من اجل إدارة النقود التي تعد وسيلة للتبادل ومخزن للقيمة، وهي أداة للتعامل في كل الأسواق، وهذا ما يدل على ان السياسة النقدية تؤثر على جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية وقيمة النقود

2- تحديد هدف أساسي للسياسة النقدية :

أي كلما تكلفت السياسة النقدية بهدف وحيد زاد ذلك في فعاليتها لعدة أهداف في وقت واحد قد يخلق تصادم بينهما يمكن أن يؤدي إلى عجز السلطة النقدية فتحول إلى إدارة طبع الأوراق ذات قبول عام .

3- التعرف على وزن كل وحدة مؤسسة في مجمل النشاط الاقتصادي :

وهذا يعني معرفة دور الحكومة وجمع إنفاقها إلى معرفة قدرة قطاع العمال الخاصة وبالنسبة إلى الناتج الكلي ودرجة الخوصصة مثلا في هذا الاقتصاد هذه المعلومات وغيرها يمكنها تحقيق السياسة النقدية التي تعتبر جزء من هذا .

4- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث للمتغيرات الاقتصادية الأخرى خاصة النقدية منها .

5- نظام سعر الصرف:

فالسياسة تتأثر بمستوى سعر الصرف فتكون أكثر فعالية في الاقتصاد ذو سعر الصرف

6- تمتع الاقتصاد بوضع أفضل في التجارة الخارجية:

أي ميل حدي للاستيراد ليس كبير ومرونة للأسعار النسبية.

7- توفر البلاد على مناخ استثمار قادر على استيعاب دخول وخروج رؤوس الأموال وكذا الاستثمارات المختلفة

[1] بالحاج ريمة، ربيع سليمة، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة أكلي اولحاج، البويرة، 2014- 2015، ص :27 .28

8- تمتع السلطة النقدية بدرجة كبيرة من الاستقلالية:

فالسياسة النقدية تكون أكثر فعالية كلما تمتعت السلطات النقدية بدرجة كبيرة من الاستقلالية بافتراض التسيير الكفء

9- حساسية الاستثمارات لسعر الفائدة :

فمعدل الاستثمارات يعلق بدرجة كبيرة بسعر الفائدة

10- ضعف نشاط السوق الموازي :

النقدية اكبر فقوة نشاط السوق الموازي تعرقل تقدم نجاح السياسة النقدية.

المبحث الثالث: اثر استقلالية البنك المركزي على مصداقية السياسة النقدية والعلاقة بينهما.

تؤدي استقلالية البنك المركزي إلى ضمان مصداقية السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق الاستقرار في الأسعار ومحاربة التضخم وهذا ما سنقوم بشرحه في هذين المطلبين

المطلب الأول: اثر استقلالية البنك المركزي على مصداقية السياسة النقدية .

لقد لاقت فكرة استقلالية البنوك المركزية تأييدا كبيرا خاصة من طرف السلطات المسؤولة في البنوك المركزية بحجة أن تتمتع هذه المؤسسات باستقلاليتها عن حكومتها سوف يجعلها بعيدة عن الضغوطات السياسية وتؤدي بذلك السياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي إلى تحقيق استقرار مستويات الأسعار أي تخفيض التضخم، وتأكدت بعض الدراسات الميدانية مثل هذه النتائج كدراسة parking & Bade على 12 دولة، حيث أثبتت أن معدلات التضخم تكون منخفضة كلما زادت درجة استقلالية البنك المركزي، وهو ما ينطبق على ألمانيا وسويسرا، كما أن هذه الدراسات أظهرت وجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ونسبة العجز في الموازنة العامة، عن طريق الإصدار النقدي أو بيع المزيد من المستندات الحكومية واذونات الخزينة[1].

بناء عليه، وإذا قبلنا بضرورة واستقلالية السلطة النقدية للقيام بدورها الهام في التنمية والمتمثل في المحافظة على الاستقرار في الأسعار، فانه من الأهمية اخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقة التي تربط السلطتين النقدية والمالية بشكل عام والحسم في هذا الأمر ليس بالسهل، وذلك أن استقلالية السلطات النقدية لا تتحدد فقط بما نصت عليه النصوص التشريعية، ولكن إن استقلالية السلطات النقدية لا تتحدد فقط بما نصت عليه النصوص التشريعية، ولكن ترتبط أيضا بعوامل أخرى مثل تعدد الأهداف والإمكانات البشرية العاملة في البنك المركزي، وكذلك التقاليد المتبعة بالنسبة لعلاقات العمل بين السلطة النقدية والحكومة والصفات الشخصية لكبار

[1] موسى مبارك، أحلام زوجة بوزيان، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية –دراسة حالة الجائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، الجزائر، 2004- 2005، ص 15.

المسئولين في البنك المركزي، بالإضافة إلى امتداد صلاحية سلطة النقدية لتشمل سياسة سعر الصرف، حيث إن إبقاء هذه الأخيرة ضمن صلاحيات الحكومة وبمعزل عن السلطة التنفيذية لا يحقق غرض استقلاليته، ولذلك لشدة ترابط فعالية السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف ولكن على العموم تضمن استقلالية السلطة النقدية مصداقية اكبر للسياسة النقدية، ذلك أن السلطة النقدية المستقلة تكون أكثر جدارة من السلطات السياسية في المحافظة على الاستقرار العملية ومهامها لتحقيق هدفها، لأنها تكون بعيدة على التناقضات والصراعات السياسية.

ونظرا لصعوبة مراقبة أداء السياسة النقدية وتقييمها بحكم إن العلاقة النقدية الأساسية يصعب فهمها فهما كاملا، فان ضرورة تحسين السياسة النقدية تستوجب توضيحها لأي العام، وسلطة نقدية بوسعها نشر وتوفير المعلومات النقدية والمالية للجمهور من منطلق ضرورة الشفافية وتسهم إلى حد كبير في ترسيخ فكرة الاعتماد على البنوك المركزية لدى المتعاملين الاقتصاديين وذلك لما تحققه من نتائج تؤدي إلى زيادة انضباط النظام في رسم السياسة النقدية وحتى تطبيقها[1].

[1] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تقييمية –، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 94.

المـطلب الثاني: العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية .

اتسمت السياسة النقدية قبل حصول البنوك المركزية على استقلاليتها بقيام هذه البنوك بخلق النقود القانونية وتأثيرها في قدرة المصارف التجارية على خلق نقود الودائع، وعند تتمتع البنوك باستقلاليتها على السلطة الحكومية أصبحت هذه البنوك هي التي تضع السياسة النقدية بمعزل عن الحكومة وأهدافها، ويمكن استخلاص أهم الآثار الناتجة عن العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية في النقاط التالية[1] :

- استبعاد تأثير تدخل الدولة في رسم وتحديد السياسة النقدية ؛

- رفع كفاءة تنفيذ السياسة النقدية بسبب تحسن مصداقية السياسة النقدية وجعلها أكثر شفافية ؛

- التصدي لحالات التوسع في سياسة تمويل العجز؛

- وجود علاقة سالبة بين استقلالية البنوك المركزية والسياسة النقدية من خلال دراسة أعدها (Mark and Marta Castello Branmo).

- السياسة النقدية هي إحدى أهم هذه الوسائل التي يناط بالبنك المركزي تنفيذها لتحقيق أهداف محددة، على رأسها الاستقرار النقدي والتوازن العام وتخفيف حدة هذه التقلبات المالية، ومواجهة الأخطار التي تواجه القطاع المصرفي والمالي وبذلك تكون البنوك المركزية قد أخذت على عاتقها بشكل صريح، قسما من مسؤولية الحكومات على تامين الرخاء العام من خلال إدارة ناجعة للنقد الذي يعد حجمه رقما متغيرا ذا هدف استراتيجي يؤثر على مظاهر هامة في النشاط الاقتصادي الوطني، لاسيما البطالة والفائدة والأسعار وميزان المدفوعات [2].

[1] يوسف حسين يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص206.

[2] ايت وازوزاينة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون ،جامعة مولود معموري، تيزي وزو، 20016، ص182.

هناك علاقة أخرى تبين من أهم الأسباب التي أدت إلى مناداة استقلالية البنوك المركزية هو عدم فعالية السياسة النقدية في بعض الدول في محاربة التضخم، فتضارب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السلطة النقدية من جهة ومن الدولة من جهة أخرى، بحيث إن زيادة النمو تصاحبها ارتفاع في الأسعار بينما يصاحب الاستقرار في الأسعار ركود في النشاط الاقتصادي، قد يجعل البنك المركزي يحيد عن المحافظة على استقرار الأسعار في المدى الطويل الذي يمثل الهدف الرئيسي لكل البنوك المركزية نظرا لعدم تمتعها بالاستقلالية الكافية عن السلطات المالية أو التنفيذية في متابعة أهدافها، ولهذا نجد العديد من الدول، خاصة التي عاش تجربة التضخم المتسارع، تعطي أهمية اكبر وأولوية اسبق لاستقرار الأسعار مقارنة بهدف نمو الناتج، وبالتالي تمنح بنوكها المركزية قدرة عالية من الاستقلالية عن الحكومة في إدارة السياسة النقدية لتكون اكبر فعالية في تحقيق هدفها الرئيسي والمتمثل في المحافظة على المستوى العام للأسعار (أي مكافحة التضخم) .

ومن المسلم به وجود درجات متفاوتة لاستقلالية البنوك المركزية، حيث نجد بعضها يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية كما هو الحال في ألمانيا وسويسرا، فالبوندز بنك الألماني الأكثر يعتبر أكثر البنوك استقلالية في العالم قبل أو بعد البنك المركزي السويسري فهو ليس مطالب بأخذ بسياسة الحكومة إذا ما كانت غير منسجمة مع دوره القانوني في الحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة، وفي حين يتمتع البنك المركزي الهولندي والنيوزيلندي باستقلالية كبيرة في مجال السياسة النقدية مع مسؤولية نهائية للحكومة وإمكانية فرض وجهة نظرها، بينما يعمل البنك المركزي في فرنسا وانجلترا بصفة المستشار ومنفذ السياسة النقدية وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية القرارات الهامة المتعلقة بالسياسة النقدية أما الاحتياط الفيديرالي في الولايات المتحدة الأمريكية فهو في الواقع الجهاز الحكومي المسئول عن إدارة السياسة النقدية (تنظيم سياسي)، إلا انه مؤسسة مستقلة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والائتمانية والمصرفية منذ نشأته إلى يومنا هذا، مع أن هذه الاستقلالية يمكن اعتبارها قصيرة المدى بصفة عامة، حيث تعتمد العلاقة بين الحكومات وبنوكها المركزية في الكثير من الدول على التشاور والتنسيق[1].

[1] موسى مبارك، أحلام زوجة بوزيان، مرجع سابق، ص: 12- 13.

خلاصة الفصل:

شهدت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ النشأة الأولى حتى الوقت الحالي العديد من التطورات وفقا لتطور وظائف البنوك المركزية وتطور النشاط الاقتصادي لصفة عامة، كما كانت محل الجدل والنقاش بين المفكرين الاقتصاديين بين المؤيدين لفكرة الاستقلالية بين البنك المركزي والحكومة بحجة فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها لاسيما الحفاظ على استقرار الأسعار، وبين معارضين لفكرة استقلالية مؤمنين بوجود صلة ترابط قوية بين البنوك المركزية والحكومات باعتبار أن الحكومات بإمكانها التأثير على السياسة النقدية من خلال عدد من القنوات الرسمية والغير رسمية .

وعلى الرغم من تلك الآراء المعارضة إلا أن العديد من الدراسات أثبتت جدارة البنك المركزي المستقل في الحفاظ على استقرار الأسعار ومحاربة التضخم وخاصة في الدول المتقدمة حيث يسهل كثيرا الانتقال من الاستقلالية القانونية إلى الاستقلالية الفعلية.

الفصل الثاني: واقع استقلالية بنك الجزائر وفعالية سياسته النقدية

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري خلال عشرية من الزمن تطورات هامة جدا، من خلال تطبيق الإصلاح النقدي وفقا للإطار القانوني، وعلى الرغم من إصدار قانون 86- 12 وقانون 88-06 المعدل والمتمم له تبين أن الوضع الاقتصادي في الجزائر يحتاج إلى نص قانوني جديد ولهذا جاء قانون 90-10 بتاريخ 14 ابريل 1990، ليتبنى التوجيهات الجديدة للانتقال إلى الاقتصاد السوق وذلك من خلال محاولة تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه، وتسجيل القانون لكل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض، حيث جاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي الجزائري وتنظيمه .

إن إصدار قانون النقد والقرض شكل منعرجا حساسا في الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الوضع الجديد، أي انتقال إلى اقتصاد السوق، وقد تبعه عدة تعديلات وإصلاحات في المنظومة المصرفية، حيث يعتبر القانون 90- 10 المتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيمه وأدائه وقام بإبراز دور النقد والسياسة النقدية وبناءا على ما سبق قسمنا هذا الفصل على النحو التالي :

- **المبحث الأول:** مضمون قانون النقد والقرض ؛
- **المبحث الثاني:** الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر ؛
- **المبحث الثالث:** تقييم نتائج استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية .

المبحث الأول: مضمون قانون النقد والقرض .

كل الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينيات لم تأتي بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بمهامها كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام قصد تحقيق اكبر فعالية وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990.

المطلب الأول: استقلالية بنك الجزائر في إطار قانون النقد والقرض .

في طار قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية الوطنية والاستقلال المالي [1]، فأصبح بذلك يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة ،وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 88/ 01 المؤرخ في 11 جانفي 1988والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، بالإضافة إلى انه يستطيع أن يفتح فروعا له أو يختار ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروريا [2].

[1] المادة 11من قانون 10/90، المؤرخ في 90/10/14 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 18.

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 200.

تتمثل مهام بنك الجزائر في إطار القانون 10/90مايلي[1] :

1. يقوم بتنظيم التداول النقدي، تسيير ومراقبة منح الائتمان، تسيير المديونية الخارجية ومراقبة وتنظيم سوق الصرف، كما له الحق في احتكار الإصدار النقدي والذي يجب ان تقابله سبائك الذهبية وعملات أجنبية وسندات الخزينة العمومية ؛
2. يستطيع القيام بجميع عمليات البيع والشراء، الرهن وإقراض العملات الأجنبية لحساب الخزينة العمومية كما تستطيع الشركات أن تفتح لديه حسابات بالعملة الصعبة، يستطيع القيام بجميع العمليات المتعلقة بإعادة الخصم وإقراض البنوك والمؤسسات المالية ؛
3. يمنح البنك المركزي قروضا للبنوك التجارية والمؤسسات المالية في اجل أقصاه سنة واحدة مقابل سبائك ذهبية، عملات أجنبية مع عدم القابلية لإعادة تمويل البنوك التي كانت سائدة سابقا ؛
4. تحديد التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر للخزينة العمومية بنسبة 10% من الإيرادات العادية لأخر سنة مالية تفاديا للإصدار النقدي الزائد .

[1] مصطفى عبد اللطيف (جامعة ورقلة)، بلعور سليمان(المعهد الوطني للتجارة)، مداخلة بعنوان النظام المصرفي بعد الإصلاحات .

المطلب الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض .

كرس قانون النقد والقرض مبادئ جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه ونظرا لأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها ارتأينا ان تعرض إليها :

1- الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية[1] :

في نظام التخطيط المركزي كانت القرارات النقدية تتخذ على أساس كمي حقيقي وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة بل الهدف الرئيسي كان يتمثل في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، وقد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية حيث تتخذ القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناءا على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها، كل هذا أدى إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي وفي تسيير السياسة النقدية .

2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة :

كانت الخزينة تعتمد على الإصدار النقدي في السابق، أما الهيكلة الجديدة سمحت بالاعتماد على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية وذلك بعد تبني قانون النقد والقرض والكف من الإصدار النقدي في سبيل تمويل عجز الميزانية ويسمح هذا المبدأ بتحقيق ما يلي [2]:

- استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة ؛
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها، فبلغ في نهاية 1989حالي 110 مليار دج تجاه البنك المركزي و10 مليار دج تجاه البنوك التجارية وهو ملغ يشكل ما يقارب 50% من الدين العمومي المحلي في تلك الفترة [3].
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية ؛
- إلغاء الاكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية ؛
- تحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها البنك المركزي في محفظته، والتي لا تتعدى نسبة 20 من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة [1].

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 196.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 187.

[3] محمد شريف المان، الديدار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 1999، ص 421- 422.

3- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض[2] :

إن تمويل عجز الخزينة بواسطة الجهاز البنكي من خلال التسبيقات المقدمة جعل الدين العمومي يصل إلى حدود 108 مليار دج في نهاية 1989، اتجاه البنك المركزي و10 مليار دج اتجاه البنوك التجارية أي نسبة 45 من مجموع الدين العمومي الداخلي، وقد حدد القانون الجديد فترة 15 سنة للخزينة لتسديد هذه التسبيقات، كما ابعد القانون الجديد للخزينة عن دور تمويل الاستثمارات العمومية الطويلة المدى للمؤسسات المستقلة وأصبح ذلك من مهام البنوك عن طريق الإقراض .

4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة[3] :

كانت السلطات النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أنها هي السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجا في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقد، ولذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت والمتمثلة في مجلس النقد والقرض وجعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية ومستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف، ورغم الاستقلالية تبقى نسبية.

---

[1] المادة 11 من قانون النقد والقرض .

[2] عياش قويدر، إبراهيمي، اثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق، الملتقى الوطني الوطني الأول حول المنظومة المصرفية التحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي 14- 2004/12/15.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص148.

المبحث الثاني: الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر .

للسياسة النقدية أهداف عدة يسعى بنك الجزائر لتحقيقها، وفيما يلي نحاول دراسة مدى تحقق الأهداف من قبل السلطات النقدية خلال فترة الدراسة (1990- 2019) .

المطلب الأول: هدف النمو الاقتصادي .

اتسمت 1990- 2019 بالعديد من التحولات الجذرية في الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الأمر الذي نتج عنه خلق بيئة غير ملائمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية فترة ملائمة ،حيث أنه بدأ العمل بالسياسة النقدية مع مرحلة الاتفاقيات مبرمجة مع صندوق النقد الدولي ،ولقد أوضحت التجار على أن تطبيق برامج هذا الأخير ينتج عنها آثار انكماشية في الأجل القصير،وذلك من منطلق أنه عمل السياسة النقدية عندما تكبح التضخم وتقلص من العجز المالي، يؤدي إلى انخفاض في القدرة الشرائية والبطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية والجدول أدناه يوضح معدلات النمو الاقتصادي لفترة الدراسة[1].

فيما يلي سنعرض معدلات النمو التي سجلها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008- 2019.

الجدول رقم(02): معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990- 2019.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو	2.2	2.6	4.5	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.1

[1] علواني عمر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1990.2015)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، الجزائر، 2016.201, ص 140.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو	3	2.4	2.6	2.7	4.5	3.7	3.3	2	2.2	2.3

المصدر : مؤشرات البنك الدولي .

الشكل رقم (02): معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2019.

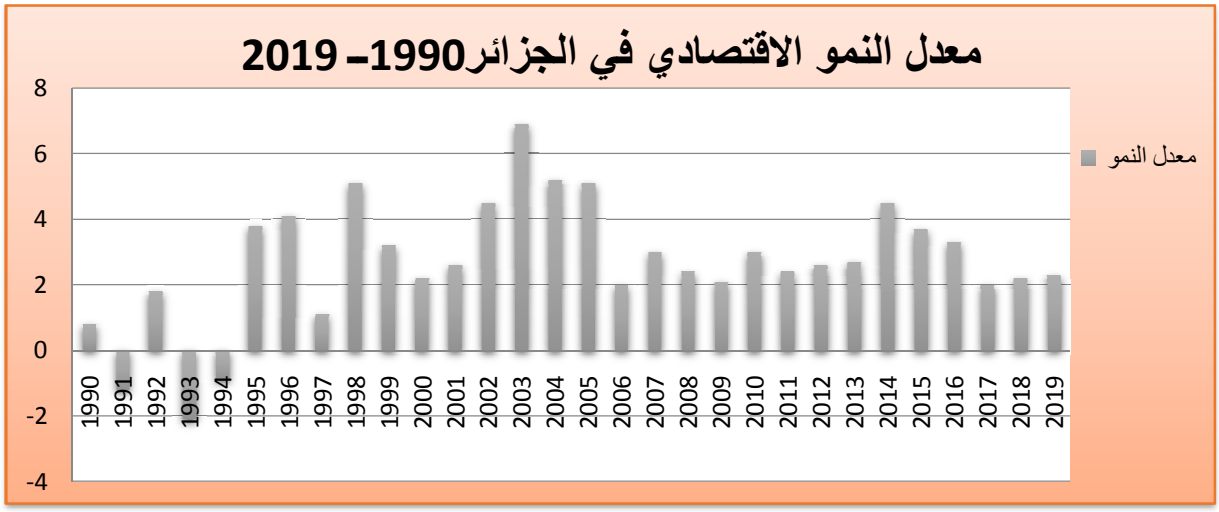

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول

بناءا على معطيات الجدول أعلاه فإنه يمكن القول بأن معدلات النمو الاقتصادي عرفت ذبذبات في الخمس سنوات الأولى من الدراسة حيث أنها لم تعرف نمو موجب إلا في سنة 1992 هذا يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق أنها سياسة نقدية توسعية،لكن بلوغ معدلات ضخمة أعلى مستويات له خلال هذه السنوات في حين أن معدلات نمو ابتدءا من سنة 1995 إلى 2014 عرف تذبذبا مستمراً لكنه موجب.ويرجه هذا إلى تردد نمو الطلب الإجمالي وانخفاض إنتاج المحروقات .

حيث بلغ متوسطهما ما يقارب 3.5 %كما سجلت الفترة 2005.2000 نموا منتظما للاقتصاد الذي ارتفع من 2.2 % سنة 2000 ليصل إلى 6.9 % لسنة 2009 إلى غاية سنة 2005 وهذا التحسن راجع إلى تعافي أسعار البترول و ظهور الآثار الحقيقية لبرامج التعديل الهيكلي ـ وتجدر الإشارة إلى أننا إذا بحثنا عن مصدر هذا النمو من سنة 2017.2000 فإننا نجده مرتبطا ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات التي عرفت ارتفاعا ملحوظا في هذه المرحلة, مما أدى إلى حدوث وضعية اقتصادية مميزة حيث ارتفعت إيرادات مما جعل فائض في ميزان المدفوعات.

ساهمت عدة عوامل على تحسين النشاط الاقتصادي خلال عام 2018، تمثلت في ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، والحد من الواردات لاسيما الواردات الاستهلاكية، واللجوء إلى التمويل الداخلي لعجز الموازنة من خلال موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى الاقتراض الداخلي، إضافة لما سبق استفاد الاقتصاد من التعافي النسبي، فارتفعت وتيرة النمو الاقتصادي 2.2 سنة 2018 وبلغت 2.3 في عام 2019.

المطلب الثاني: هدف التشغيل واستقرار الأسعار .

الفرع الأول: هدف التشغيل .

تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو،لذ فإن عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل ،الأمر الذي يحمل السياسة النقدية انعكاسا كبيرا يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة والجدول أدنى سيوضح تطور معدلات البطالة خلال فترة الدراسة[1]:

الجدول رقم (03): تطور معدلات البطالة في الجزائر1990-2019.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة	19.8	20.6	21.35	23	23.2	24.2	27.9	25.4	28.04	29.25

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	29.8	27.3	25.9	23.7	20.1	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة	11.4	9.97	11	9.8	10.1	22.1	10.5	23.2	11.7	11.4

المصدر: مؤشرات البنك الدولي

[1] علواني عمر، مرجع سابق، ص 143.

الشكل رقم (03): تطورات معدل البطالة في الجزائر 1990-2019

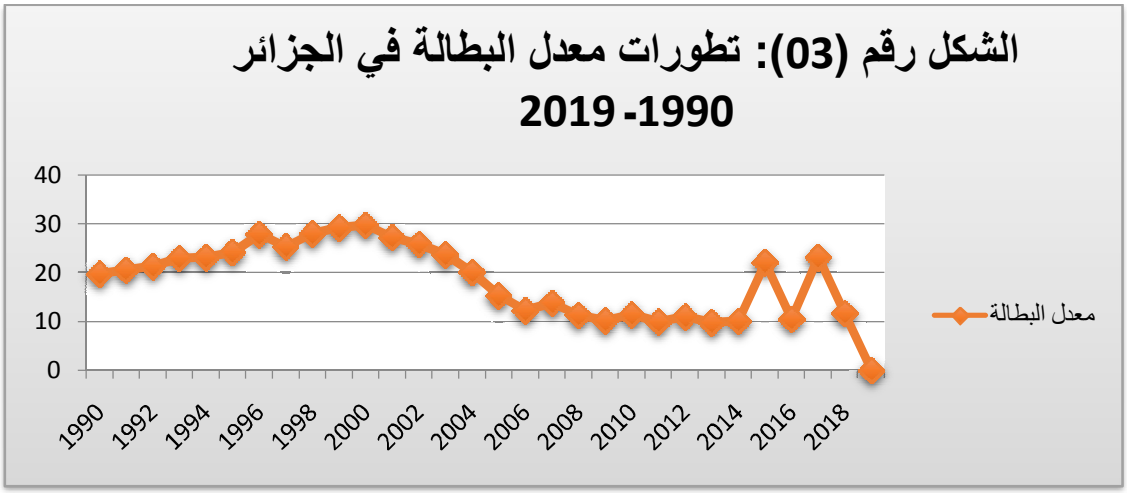

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول أعلاه يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت تزايد مطردا خلال الفترة 1900- 2000حيث بلغ معدل البطالة خلال بداية هذه المرحلة ما يقارب 19.8 % ليصل إلى أعلى مستوى نهاية 2000 أين بلغت 29.8 %ويعد ارتفاع هذه المعدلات منطقيا ،وذلك يرجع لعدم وجود استثمارات جديدة هامة من جانب المؤسسات العامة والخاصة ،إلى جانب تسريحات العمال على أثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات المفلسة ،إضافة إلى السياسة الانكماشية المطبقة من طرف السلطات النقدية إلى غاية سنة 2000 أما ابتدءا من سنة2001 فقد عرفت معدلات البطالة تراجعا محسوسا

حيث بلغت في هذه السنة ما يقارب 27.3 %ثم انخفضت بعد ذلك سنة تلو الأخرى لتصل في سنة 2009 إلى 10.2% ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة عقود التشغيل المسبق ونلاحظ ارتفاعها في سنة 2015 ما يوجب القول بأن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات ،بالإضافة إلى طول المرحلة الانتقالية لخوصصة المؤسسات العمومية, وعدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.

الفرع الثاني: هدف استقرار الأسعار.

إن هدف بنك الجزائر الأساسي والمتمثل في التحكم في استقرار الأسعار (التضخم) في فترة الإصلاح الاقتصادي، قد أنجز كما ينبغي حيث أن معدلات التضخم انخفضت مع نهاية 1996 بعد إتباع سياسة نقدية حازمة وحذرة ليصل إلى 18,7 بالمائة ثم إلى 5 بالمائة سنة 1998 ثم 1,4 بالمائة سنة 2002 إلى غاية 6 بالمائة سنة 2017 ثم انخفض إلى 4.3سنة 2018 مواصلا انخفاضه ليبلغ 2 بالمائة في 2019.

التحكم في نمو الكتلة النقدية خلال فترة برامج الاستقرار الاقتصادي حيث بلغ 14,4 بالمائة سنة 1996 مقابل 23,9 بالمائة سنة 1992، ليصل إلى 13,2 بالمائة 2000 ثم يرتفع لغاية 2017 بسبب تزايد نفقات الميزانية المخصصة لمخطط بعث الإنعاش الاقتصادي .

إضافة إلى تحسن عجز الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بفعل إتباع سياسة مالية تقييدية والمدعومة بتدابير نقدية صارمة فانتقل من 4,4 بالمائة سنة 1994 إلى 3 بالمائة سنة 1996 ليصل إلى 1,3 بالمائة في سنة 2001، وهذا من شأنه يبعد خطر التمويل النقدي التضخمي[1].

جدول رقم (04): تطور معدلات التضخم في الجزائر (1990- 2019).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	17.6	25.5	32	20.54	29.05	29.78	18.69	5.73	4.95	2.64

المصدر : تم إعداد الجدول بناءا على معطيات اقتصادية من مصادر متنوعة.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	0.34	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.7	4.9	5.7

[1] علواني عمر، مرجع سابق، ص: 136، 137.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم	3.9	4.5	8.5	3.2	2.9	3.8	6.4	6	4.3	2

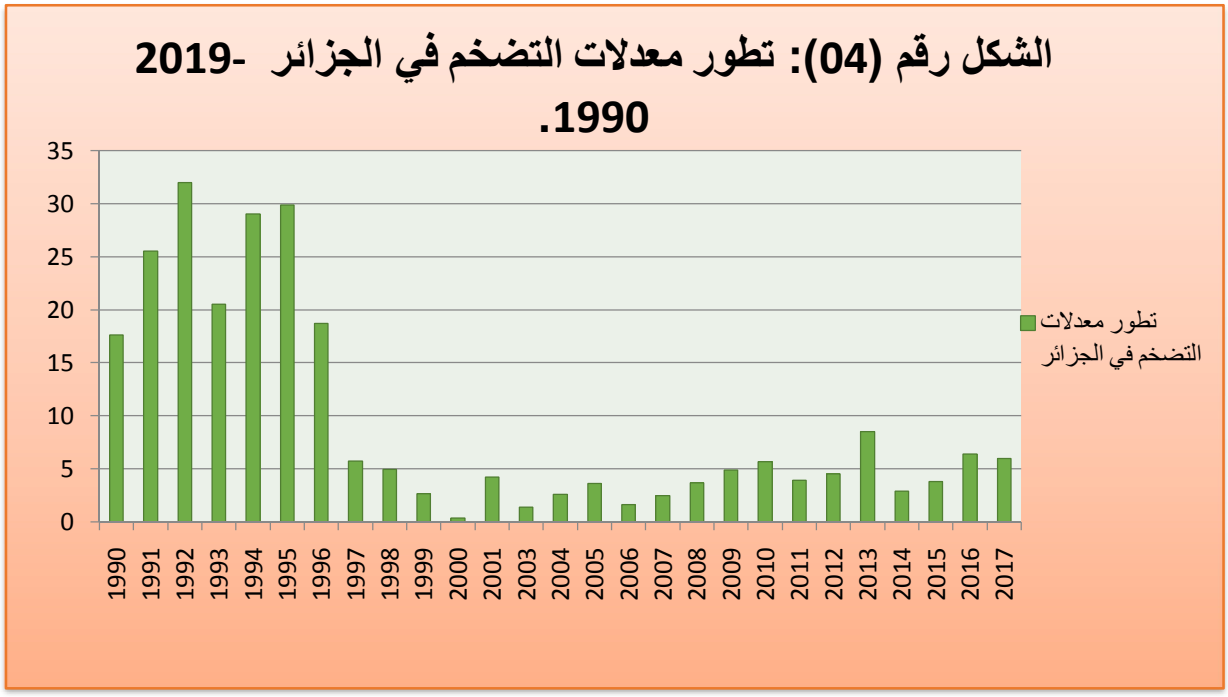

الشكل رقم (04): تطور معدلات التضخم في الجزائر -2019 .1990

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول

ويتضح لنا من خلال الجدول السابق أن البنك المركزي لم يتحكم جيدا في السنوات الأولى من التسعينات في نمو الكتلة النقدية وبالتالي في التضخم إلا أن التحكم فيه بدأ يظهر أكثر ابتداء من 1996، وبالرغم من أن استقرار الأسعار يعني أن هدف السياسة النقدية هو تحقيق معدل تضخم مساوي للصفر إلا أن الكثير من الاقتصاديين يضعون هدف التضخم أقل من 5 بالمائة، وهكذا نجح بنك الجزائر في إبقاء نسبة ما يقارب 5 بالمائة للسنة الخامسة على التوالي [1].

[1] علواني عمر، المرجع نفسه، صفحة 138.

المطلب الثالث: هدف توازن ميزان المدفوعات .

لقد تميز ميزان المدفوعات من سنة 1990 إلى غاية 1999بمجموعة من الاختلالات والتي كانت نتيجة عن انخفاض أسعار النفط خلال سنة1991 ،ما نتج عنه كذلك انخفاض في الاحتياطات مع زيادة الاقتراض ولتوضيح أكثر نعتمد على جدول التالي الذي يمثل تطور رصيد ميزان المدفوعات من سنة 1990 . 2019:

الجدول رقم (05) : تطورات الميزان المدفوعات خلال سنة 1990-2019 .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ميزان المدفوعات	-0.22	-0.52	0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09	1.16	-1.74	-2.38

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ميزان المدفوعات	5.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ميزان المدفوعات	15.6	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.53	-26.03	-25.1	-15.82	-5.9

المصدر: النشرات الإحصائية لبنك الجزائر .

وبناءا على معطيات الجدول أعلاه ولتوضيح المعنى أكثر سيتم تمثيل معطيات في المنحنى بياني الأتي :

الشكل رقم (05): تطور ميـــزان المدفـوعات في الجزائر 1990-2019

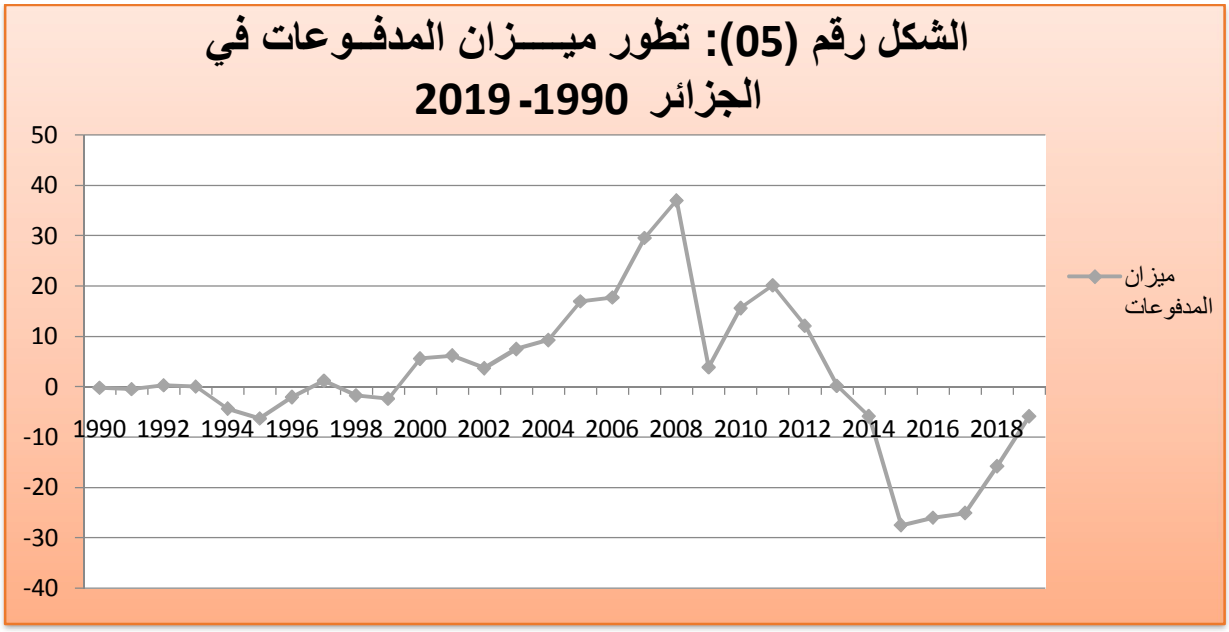

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول .

نلاحظ من خلال الجدول أن مرحلة 1990إلى 1999عرفت ارتفاع الدين الخارجي ما نتج عنه نسبة خدمة الدين وبحثا من السلطات النقدية عن مخرج من أزمة اختلال ميزان المدفوعات ،فقد قامت باتخاذ إجراءات عديدة لتعميق الإصلاحات الاقتصادية بداية من1994وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج شامل لإعادة جدولة الديون بالإضافة إلى اتفاق آخر يمتد من1995إلى1998 .

حيث يميز الجزء الخاص بإصلاح القطاع الخارجي بخفض خدمة الدين وتحسين وضعية ميزان المدفوعات والبحث على التوازنات الخارجية مما أجبر السلطات النقدية على خفض قيمة الدينار مرتين خلال سنة 1994 وكان من المفروض بعد هذه الإصلاحات تحقيق توازن في ميزان المدفوعات ،إلا أنه حدث العكس،إلى غاية سنة 2000 وبالموازاة مع ارتفاع صادرات المحروقات بالحجم والسعر, يبقى دائما ميزان المدفوعات يشهد تذبذبا ولم يستقر وذلك راجع إلى الصدمات الخارجية جراء ارتفاع وانخفاض أسعار البترول في الدولية إلى غاية 2019 .

المبحث الثالث: تقييم نتائج استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية

تطورت السياسة النقدية في الجزائر خاصة مع قانون النقد والقرض والذي أكد على درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي في أداء سياسته النقدية، ولاسيما تحقيق اغلب الأهداف من خلال تنفيذ السياسة الملائمة، وفيما يلي نذكر بعض الايجابيات والنقائص التي مازال يعاني منها .

المطلب الأول: ايجابيات استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية .

من هذه الايجابيات نجد:

- انتهاء مرحلة تشتت وانقسام السلطة النقدية بين عدو مراكز قرار والتي كان عليها الحال في السابق (وزارة المالية، بنك الجزائر، الخزينة العمومية ...)، وهكذا يتم الفصل بين القطاعين النقدي والمالي؛
- تمكن مجلس النقد والقرض من وضع الميكانيزمات الضرورية، للممارسة النشاط النقدي حسب ما تقتضيه قواعد السوق ؛
- الانتقال الى استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة الذي يشكل تطورا أو تقدما كيفيا في سير السياسة النقدية، حيث أصبحت السياسة النقدية تتمتع بثلاث أدوات أساسية غير مباشرة، ويضاف إلى هذه الأدوات أداة استرجاع السيولة، وأداة تسهيلات الودائع واللتين يتم استخدامهما بعد استخدام الأدوات الأخرى وبقاء وضعية السيولة مثيرة للانشغال، لمرافقة طور النشاط الاقتصادي سواء كان مرتفعا أو منخفضا[1] ؛
- إلى جانب إدخال قواعد الحرز المفروضة التي يمكن هدفها حث البنوك التجارية على ترشيد القرض، وتحسين كيفية جمع الموارد مما جعل اللجوء إلى الموارد التضخمية محدودا ؛
- مواصلة استمرار تسيير فائض السيولة سنة 2009، أصبح بنك الجزائر يتوافر على إطار للسياسة يتطابق مع المعايير الدولية في مجال وسائل السياسة النقدية، ويشهد على ذلك النظام رقم (09- 02) المؤرخ في ماي 2009، المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها

[1] Media Bank ، N 74 Octobre Novembre ،2004، p12.

واجاراءاتها وان هذا الإطار العلمي الجديد للسياسة النقدية سوف يساهم في متابعة هدف الاستقرار المالي في الجزائر بأكثر حسما[1].

المـطلب الثاني: نقائص استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية.

رغم ما تم تحقيقه إلا انه مزال هناك بعض النقائص نذكر منها [2]:

- استمرار البنوك في تمويل مؤسسات مفلسة مما أدى إلى عدم قدرتها على تسيير محفظة أوراقها ؛
- استخدام بنك الجزائر لمؤشر أسعار الاستهلاك كوسيلة لحساب نسبة التضخم على مستوى الجزائر العاصمة عوض المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، علما أن الديوان الوطني للإحصائيات ويقوم بحساب كل المؤشرين، هنا يبقى السؤال مطروح هل المؤشر الأول موثوق به وأكثر دقة من الثاني ؛
- جعل نسبة إعادة الخصم غير قادرة على أداء وظيفة المحور في السوق النقدية في ظل تلاءم ظروف السياق النقدي يبقي دور ومسؤولين السلطة النقدية في وضع نسبة مديرة وظيفية ونشيطة مسؤولية هامة، تقع على عاتق بنك الجزائر، وما يلاحظ اليوم ان المهنة تفتقر إلى معالم في مجال صياغة وانجاز استراتيجياتها في غياب نسبة مديرة.

[1] Banque d'Algérie ،Evolution Economique et monétaire en Algérie، rapport 2009 ،p77.

[2] بركان هبة، فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة – دراسة حالة الجزائر –، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، 2010، ص 277.

خاتمة الفصل:

لقد أثبتت العديد من الدراسات العملية للكثير من البنوك المركزية والسياسات النقدية، فكلما زادت الفعالية في تحقيق الأهداف المسطرة، خاصة فيما يتعلق باستقرار الأسعار، وفي الجزائر أدت الإصلاحات النقدية والمالية بداية من قانون النقد والقرض 90- 10 والأوامر المعدلة له فيما بعد إلى منح صلاحيات لا باس بها لبنك الجزائر، فيما يخص تحديد أهداف السياسة النقدية واستخدام الأدوات المناسبة لذلك .

وهو ما ظهر خاصة بعد سنة 2000، من خلال التحكم في معدل التضخم وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة، لكن هذه الفعالية والاستقلالية تبقر محدودة، خاصة أن محافظ البنك المركزي ونوابه لا يزالون يعينون بمراسيم رئاسية، مما يبقي السؤال مطروحا حول مدى استقلاليتهم عن الحكومة كجهاز تنفيذي تعتبر أهدافه ذات أولوية سياسية واجتماعية قيل أن تكون اقتصادية، لذلك يتوجب توكيل هذه المهمة لأطراف أخرى مستقلة عن الحكومة كالبرلمان بغرفتيه، وتطبيق القوانين الموضوعة في هذا المجال حتى لا تبقى مجرد حبر على ورق .

خـــــــاتمة عـــــــــامة

الخاتمة العامة:

لقد استهدفت دراستنا معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك الجزائر خلال الفترة (1990- 2019) وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإحاطة بكل الجوانب المتعلق بالموضوع ، فتطرقنا إلى البنوك المركزية وإشكالية استقلاليتها بالإضافة إلى السياسة النقدية وفعاليتها في الجانب النظري باعتبار البنك المركزي في أي بلد يشكل الركيزة الأساسية في الجهاز المصرفي كونه بنك الإصدار وبنك البنوك بالإضافة إلى وظيفته كمراقب وموجه للائتمان ، وتطور هذه الوظائف بالتزامن مع التطورات الاقتصادية حتم ذلك منح البنوك المركزية استقلاليتها ، هذه الأخيرة أخذت عدة أشكال منها استقلالية الأهداف وتعني حرية البنك المركزي في صياغة أهداف السياسة النقدية واستقلالية الأدوات والتي تعني حريته في اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف .

أما الجانب التطبيقي كان عبارة عن إسقاط للجانب النظري على حالة الجزائر للفترة (1990- 2019) ، حيث يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 أول قانون منح بنك الجزائر استقلاليته كما يعتبر مرحلة حاسمة من مراحل السياسة النقدية في الجزائر ،إلا أن هذه الاستقلالية لم تكن بالاستقلالية الفعلية بل كانت مجرد استقلالية قانونية نص عليها في مختلف التشريعات ، لذلك لم يظهر أثرها على الأهداف النهائية للسياسة النقدية .

وانطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في فصلين تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج والتوصيات نلخصها في النقاط التالية :

- أولا: النتـائـج .

✓ استقلالية البنك المركزي لا تعني انفصاله التام عن الحكومة سواء من ناحية إدارة السياسة

النقدية أو الهيكل التنظيمي كونه مؤسسة حكومية وإنما يكون هناك اتفاق وتنسيق أهداف السياسة النقدية بينهما؛

✓ إن السلطة النقدية في سبيل ضبطها العرض النقدي تتبع عدة أساليب ، وقد أثبتت التجارب

والدراسات إن أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة تكون أكثر فعالية في ذلك، إذا تم تفعيل دورها في بيئة مواتية مثل ما هو معمول به في الدول المتطورة في ظل تطوير أداء البنوك المركزية في مجال إدارة سياستها النقدية ؛

✓ عرف النظام المصرفي الجزائري إصلاحات عميقة في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة ، خاصة قانون النقد والقرض الذي يعتبر بحق نقلة نوعية في تسيير وتنظيم الجهاز المصرفي ، وفي تسيير السياسة النقدية في إطار منح استقلالية لكن لم تكن كلية ؛

✓ نجحت السياسة النقدية سنة 2013 في تحقيق الهدف الأساسي حيث تمكنت من تحقيق استقرار الأسعار بعد الذروة التي سجلها معدل التضخم في(8.89 بالمائة) وهو أعلى مستوى خلال الخمسة عشر سنوات الأخيرة ،

✓ الإطار التنظيمي الجديد الذي خصص للبنك المركزي الجزائري يعطي صلاحيات أوسع واستقلالية صريحة في أداء السياسة النقدية .

- **ثانيا: اختبار الفرضيات .**

بخصوص اختبار الفرضيات فهي كالأتي :

- **الفرضية الأولى** : هناك جملة من المعايير الدالة على استقلالية البنك المركزي ترتبط بالإصدار النقدي وإدارة الجهاز المصرفي فرضية صحيحة ، حيث تنقسم هذه المعايير إلى صنفين الأول معايير قانونية ، تتمثل في كون السلطة هي التي لها صلاحية تعيين محافظ أو رئسي البنك المركزي ، والصنف الثاني معايير اقتصادية وتتمثل في مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية .

- **الفرضية الثانية** : تعتبر السياسة النقدية عن مجموع التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية متمثلة في البنك المركزي للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو النقصان ، وتحقيق استقراره بغية تحقيق مجموعة من الأهداف ، باستخدام مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية ، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .

- **الفرضية الثالثة** : كلما زادت استقلالية البنك المركزي كلما انعكس ذلك إيجابا على أداء السياسة النقدية ومن ثم المساهمة في تحقيق الأهداف النهائية ، وتختلف درجة استقلالية من دولة إلى أخرى حسب مدى تحقيق معايير الاستقلالية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة .

- **الفرضية الرابعة:** يؤثر بنك الجزائر في السياسة النقدية من خلال سلطة الإصدار النقدي ومعدلات الفائدة المطبقة ، فرضية خاطئة لان بنك الجزائر يتمتع باستقلالية جزئية غير كلية ، أي انه غير قادر على مقاومة طلب الحكومة لتمويل عجز الموازنة العامة سواء عن طريق إصدار المزيد من النقود أو حيازة سندات الدين العام.

- ثالثا: الاقتراحات والتوصيات.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، وتدعيما لهذه الدراسة، قمنا بطرح مجموعة من الاقتراحات والتوصيات نوجزها فيما يلي:

- ✓ يجب إعطاء حرية أكثر لبنك الجزائر في اختيار أهداف وأدوات السياسة النقدية من اجل ضمان فعالية هذه الأخيرة في تحقيق أهداف السياسة النقدية ؛
- ✓ لابد من التطبيق الفعلي لنصوص التشريعات في الواقع لتحقيق نتائج ايجابية لأثر استقلالية القانونية على فعالية السياسة النقدية ؛
- ✓ ضرورة إعطاء أهمية كبيرة لهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار ومحاربة التضخم كهدف أساسي أو وحيد للسياسة النقدية باعتبار إن هذه الأخيرة لها فعالية أكثر في تحقيق هذا الهدف مقارنة بباقي الأهداف نظرا للعلاقة الهامة بين استقلالية البنك المركزي ومحاربة التضخم (استقرار الأسعار) ؛
- ✓ تجنب تعارض أهداف السياسة النقدية الذي يعرقل فعاليتها ، فعند تحديد هدف محاربة التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية يجب أن لا يكون هناك هدف آخر معارض له كهدف التشغيل الكامل مثلا.

- رابعا: الأفاق.

وفي نهاية موضوعنا هذا يمكننا تقديم بعض المواضيع والإشكاليات التي تعتبر جديرة بالبحث ونذكر منها :

- ✓ استقلالية بنك الجزائر مقاربة بين اختيار الأدوات ورسم الأهداف؛
- ✓ اثر استقلالية البنوك المركزية على تحديد أسعار الصرف؛
- ✓ مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

قائمـــــــــــــة المـــــــراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

1- احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو، شباب جامعة الإسكندرية ،2000.

2-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

3- أمين رفعت المحجوب ،محاضرات في النقود والاقتصاد، دار النهضة العربية، مصر ،1994.

4- بالعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،2004.

5- زكريا الدوري، يسرى السامري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

6- محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط03، الجزائر، 2008.

7- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.

8- عبد الرزاق كبوط، الأنظمة النقدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج بخضر، باتنة، الجزائر، 2013.

9- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012،

10- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك لمركزي، الدار الجامعية، مصر 2013.

11- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد، 2004.

12- فتح الله لعلو، الاقتصاد السياسي – توزيع الدخل النقود والائتمان، دار الحداثة، بيروت ،1987.

13- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تقييمية –، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

14- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط 04، الجزائر 2005

15- محمد شريف ألمان، الديدار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 1999.

16- يوسف حسين يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

المذكرات والرسائل الجامعية :

17- العايب أمال، البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف – دراسة حالة الجزائر(2000- 2013)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

18- ايت وازوزاينة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون ،جامعة مولود معموري، تيزي وزو، 20016.

19- بالحاج ريمة، ربيع سليمة، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة أكلي اولحاج، البويرة، 2014- 2015.

20- زويش أمينة، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية –دراسة حالة الجزائر للفترة (1990- 2016) – مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة ،2017- 2018.

21- بركان هبة، فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة – دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، 2010.

22- دريس رشيد، إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

23- عزوز علي قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11- 12 مارس 2008.

24- علواني عمر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1990.2015)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، الجزائر، 2016.201.

25- قناد أسماء، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي – حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015- 2016.

26- موسى مبارك، أحلام زوجة بوزيان، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية –دراسة حالة الجائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، الجزائر، 2004- 2005.

المجلات:

27- بوشنتوف نوال، فتان الطيب، اثر استقلالية البنك المركزي على داء السياسة النقدية في الجزائر، مراجعة المغاربة لإدارة الاقتصاد، المجلد 02، 2017.

28- جميلة بغداوي، وآخرون، اثر استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ أهداف السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2018)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد25، 2021.

29- ليلى معمري، سمير يحياوي، اثر استقلالية ابنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف والدراسات، المجلد 02، العدد 02، جوان 2017.

الجرائد :

30- المادة 11من قانون 10/90، المؤرخ في 90/10/14 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 18.

الملتقيات والمؤتمرات :

31- عياش قويدر، إبراهيمي، اثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق، الملتقى الوطني الوطني الأول حول المنظومة المصرفية التحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي 14- 2004/12/15.

32- لحول عبد القادر، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990- 2006)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة سكيكدة.

33- مصطفى عبد اللطيف (جامعة ورقلة)، بلعور سليمان(المعهد الوطني للتجارة)، مداخلة بعنوان النظام المصرفي بعد الإصلاحات.

أبحاث:

34- عياش قويدر، إبراهيم عبد الله، اثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية الحقيقية، بين النظرية والتطبيق، ورقة بحث مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2004.

التقارير:

35- مؤشرات البنك الدولي .

36- النشرات الإحصائية لبنك الجزائر .

مواقع الانترنت :

باللغة الأجنبية :

37 - Yann videau

l'indépendance des banques centrales –t-Elle l'efficacité des ،

2011،politiques économiques ! économie France

38 - Disponible sur le site:

http//www.creg.acversaille.fr/IMG/pdf/indepndance-banques-centrales.pdf.

Yann Videau.op.cit.

39 - Media Bank ، N 74 Octobre Novembre ،2004.

40 - Banque d'Algérie ،Evolution Economique et monétaire en Algérie، rapport 2009.

بسم الله

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

امعة محمد بوضياف بالمسيلة

ية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بحاش صهيب ..... المولود(ة) بتاريخ: 1996/11/28 ب: حمام الضلعة المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 106 الصادرة بتاريخ: 2015/04/29 عن: دائرة حمام الضلعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اقتصاد تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: آثار استخدام البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/15

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

ملخص:

لقد أدت التطورات الاقتصادية والمالية منذ عقد السبعينات من القرن العشرين إلى زيادة التوجه نحو استقلالية البنوك المركزية في العديد من الدول المتقدمة والنامية، ومن أهم أسباب المناداة بهذه الاستقلالية هو عدم فعالية السياسة النقدية في ظل خضوع البنك المركزي لقرارات وتوجيهات السلطة التنفيذية، وفي هذا الإطار حاول بعض المفكرين الاقتصاديين تقديم نماذج لقياس درجات استقلالية البنوك المركزية اين توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين هاذين المتغيرين خصوصا في الدول المتقدمة.

وإسنادا لنتائج هذه الدراسات لجأت معظم الدول في اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم الاستقلالية القانونية لبنوكها المركزية لضمان مصداقية السياسة النقدية وفعاليتها في محاربة ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع معدلات البطالة مدعمة بذلك توازن ميزان المدفوعات هادفة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، ومن بين هذه الدول الجزائر حيث لجأت إلى إصدار بعض التشريعات التي تدعم بها استقلالية بنكها الجزائري من أهمها إصدار قانون النقد والقرض 90-10، والذي أعطيت بموجبه استقلالية معتبرة لبنك الجزائر مقارنة بما كان عليه سابقا .

الكلمات المفتاحية :

استقلالية البنوك المركزية، السياسة النقدية، قانون النقد والقرض، النمو الاقتصادي، نماذج قياس استقلالية البنوك ،